تحـدّي الأمـن الغذائـي: رؤيـة مشـروع: "سـوريـة ٢٠٢٥"

محمد جمال باروت

مدير مشروع "سورية ٢٠٢٥"، وباحثه الرئيس.

هذه الفقرة مستلّة من فقرات الفصل الثاني من المحور المجالي والسكاني في التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع «سورية ٢٠٢٥»، الذي تمّ بالتعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الجمهورية العربية السورية، ونفّذ بشكلٍ دؤوبٍ خلال الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، وشارك فيه ٢٦٤ باحثاً وطنياً سورياً متعدّدي الخبرات والاختصاصات والاتجاهات، ولم تنشر منتجاته حتى الآن.

يناقش هذا الفصل تحديات العلاقة المستقبلية بين السكان والموارد الطبيعية، وفي طليعتها موارد المياه والأراضي والطاقة والبيئة. وقد بُني هذا المحور على عدد كبير من الدراسات الخلفية المعمّقة التي أصدرها المشروع داخلياً ضمن سلسلة «مكتبة سورية ٢٠٢٥»، وهي تتألف من حوالى ٤٠ بحثاً معمّقاً ومحكّماً.

ونظراً إلى أهمية رؤية الخبراء الوطنيين السوريين لتحديات الأمن الغذائي المستقبلية الممكنة والمحتملة التي يمكن أن تواجهها سورية خلال العقدين القادمين، وموقعها ضمن السيناريوهات المستقبلية التي بناها المشروع، بما يفيد مقاربات مسألة الأمن الغذائي الراهنة على المستوى العربي، فإن مجلة **بحوث اقتصادية عربية** تنشر هذه الفقرة من الفصل الثاني من التقرير، متوقّعةً إدراكها ضمن فصل مطوّلٍ معمّقٍ يبحث العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية في الشروط السورية.

١ ـ تعريف الأمن الغذائي

لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعريف شامل للأمن الغذائي ينصّ على أن «الأمن الغذائي يتحقق عندما «يستطيع كل الناس في جميع الأوقات الوصول إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذّي للمحافظة على حياة صحية ونشطة»[1]. ولا يقتضي التعريف إنتاج ما

(١) يتضمن التعريف العالمي للأمن الغذائي على مستوى الاكتفاء العالمي أن ينتج العالم ما يكفي سكانه من =

يكفي من الطعام فحسب، بل يقتضي أيضاً أن يكون في مستطاع كل فرد وكل أسرة الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه، وتأمين الحدّ الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة يومياً. وقد تمّ التعبير عن أهمية هذه المسألة تعبيراً واضحاً في كثير من الإعلانات الدولية التي تدرج الأمن الغذائي في عداد حقوق الإنسان الأساسية[٢].

٢ ـ بروز تحدّي الأمن الغذائي

لم يكن الأمن الغذائي يحظى في سورية قبل أزمة أواخر الثمانينيات (أزمة القمح) بأية أولوية ملموسة وواضحة في السياسات السورية التنموية، إذ غالت مرحلة «التعبئة التنموية التوسعية الشاملة»[٣] في السبعينيات بالاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، ولم يكن تحقيق الأمن الغذائي في إطار مدركاتها، أو في إطار تقدير التحديات المستقبلية المحتملة، مع أن سورية كانت ما زالت حتى ذلك الوقت **مستورداً صافياً للغذاء**، كما أن المجتمع السكاني السوري كان يمرّ خلال تلك المرحلة بأعلى معدلات النمو السكاني السريع (الانفجاري) وارتفاع الزيادة المطلقة بأعداد السكان سنوياً في مراحل التطور السكاني السوري. وهي مرحلة تفرض بطبيعتها ضغوطاً شديدةً على الطلب الغذائي.

لقد كان تحدّي **الأمن الغذائي** تحدياً حقيقياً بدليل أن مشكلته انكشفت كتحدٍ مصيري خلال فترةٍ وجيزةٍ، في شكلٍ تخطّى حدود الأزمة والحرج إلى مواجهة مخاطر شفا مجاعة خلال الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ لم تبصر السياسات التنموية يومئذ شيئاً منها، وذلك بسبب «اطمئنان» تلك السياسات إلى تغطية الطلب الغذائي من خلال المستوردات ودعم الدولة لها، وإعادة

= الغذاء، وأن تقوم الدول ذات الفائض بالتصدير إلى الدول العاجزة عن إنتاج حاجتها من الغذاء. بينما يقوم المفهوم العربي للأمن الغذائي، الذي تبنته المنظمات العربية، على أن ينتج الوطن العربي من الأغذية والسلع الاستراتيجية ما يكفي لحاجات استهلاك المنطقة العربية، وتصدير الفائض «وأن تنتج الدول أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرةً على التنافس مع المنتجات الأجنبية إن لزم الأمر، وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنتان معاً، بحيث يوفر لها ذلك ما تحتاجه من العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً، وأن توفر لكل مواطنيها الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها على الأقل لمدة ثلاثة أشهر كاملة لتلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية، مثل ظروف التوتر السياسي والعسكري»، انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي للعام ١٩٩٥** (الخرطوم، المنظمة، ١٩٩٥)، وقد عملت الدول العربية على وضع خطط وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي العربي، تم إقرارها في مؤسسات العمل العربي المشترك، وتم اعتبار سورية مركزاً لتوطين العديد من المشاريع لما تتمتع به من موارد طبيعية وموارد فنية بشرية كفؤة (يحيى بكور، من تقريره التحكيمي لهذا التقرير).

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الخطط طويلة الأجل بشأن إدارة ظاهرة الجفاف وتخفيف آثارها في الشرق الأدنى،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون للشرق الأوسط، جمهورية إيران الإسلامية، طهران، ٩ ـ ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٢.

(٣) حول هذا المفهوم وخصائص المرحلة التنموية المرتبطة به، انظر: التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول، «سيناريوهات سورية ٢٠٢٥،» الفصل الثاني.

توزيعها الاجتماعي العام في ضوء رصيدها المالي الكبير الناتج من تدفقات المساعدات والقروض الميسّرة في تلك الفترة.

إلا أن مؤشرات تدهور الأمن الغذائي بدأت تتراكم مثل «كرة الثلج» منذ أوائل الثمانينيات طرداً مع تمفصل الجفاف، ومع تفاقم عجز الدولة عن تمويل المستوردات بسبب تدهور احتياطي القطع النادر لها، وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩ بالمئة في العام ١٩٦٥ إلى ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٦(٤).

وفي العام ١٩٨٥ التي انكشفت فيها الأزمة البنيوية الكلية للاقتصاد السوري وبرزت اختلالاته بشكل مكشوف، وتضخمت فيها «كرة» مؤشرات تدهور الأمن الغذائي، انخفضت حصة الفرد من الحبوب عامةً إلى ٢٤٠ كلغ، بينما كانت في العام ١٩٦٣ حوالى ٤٠٠ كلغ، وانخفضت حصة الفرد من القمح تحديداً، والذي يعتبر السلعة الأساسية في النظام الغذائي السوري من ٢٥٠ كلغ في العام ١٩٦٣ إلى ١٦٧ كلغ في العام ١٩٨٥. وغدت سورية تستورد أكثر من خمسي حاجتها للقمح من الخارج في مرحلة برز فيها تحدّي العجز الغذائي على مستوى عالمي.

لقد كانت هذه المؤشرات باديةً منذ أول الثمانينيات، حين برز تراجع الإنتاج الوطني من المحاصيل الغذائية الأساسية عمّا كان عليه في بداية السبعينيات، إذ استوردت سورية من المواد الغذائية ما قيمته ٢٧٧٠ مليون ليرة، وصدّرت بقيمة ٢٣١ مليون ليرة فقط، أي أن تغطية المستوردات الغذائية بالصادرات الغذائية كانت بحدود ٨,٣ بالمئة، لكنها في العام ١٩٨٥ استوردت بحدود ٢٢٠٦ ملايين ليرة، بينما صدّرت بـ ١٧١ مليون دولار، وكانت التغطية بحدود ٧,٧ بالمئة فقط، ما عدا التهريب الذي انتشر على قدم وساق وشكّل أحد أقوى نشاطات القطاع غير المنظم(٥)، وكانت فاتورة واردات الغذاء في سورية في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) أعلى من متوسط فاتورة واردات الغذاء في العديد من دول الإقليم(٦).

وتفاقمت مظاهر وتداعيات الأزمة البنيوية الاقتصادية السورية مع انكشاف أزمة القمح السوري في الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩، إذ لم يكن هناك دقيق يكفي لأكثر من يومين، فبلغ متوسط العجز في الحبوب وحده خلال ذينك العامين ما يعادل نصف الفجوة الغذائية تقريباً، وكان العجز في القمح أخطره حساسيةً(٧)، وكادت البلاد أن تواجه أزمة مجاعة حقيقية. وهو ما أطلق

(٤) نبيل سكر، «نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري،» ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٣ (دراسة غير منشورة).

(٥) انظر: وثائق وأعمال مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات، الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢١ ـ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ١٢٧، ١٢٨، ٣٤٨ و٣٤٩.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الخطط طويلة الأجل بشأن إدارة ظاهرة الجفاف وتخفيف آثارها في الشرق الأدنى».

(٧) حيدر غيبة، «الزراعة والصناعة وعلاقتهما بالتجارة الخارجية،» جمعية العلوم الاقتصادية السورية، أيار/ مايو ٢٠٠٣، ص ٣.

صفارة الإنذار القصوى التي تطلق عادةً في أوقات الأزمات الكبرى، ووضع الأمن الغذائي في سلّم الأولويات التي لا يعلو عليها أية أولوية تنموية أخرى.

٣ ـ من أولويات الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية وطنية للأمن الغذائي: «القمح أولاً»

أدمجت سورية خلال موجة الجفاف في أواسط الثمانينيات التي اجتاحتها مسألة الأمن الغذائي في إطار مسألة الأمن القومي السيادي والمجتمعي الشامل، والنظر إلى بعض المحاصيل الغذائية، وفي مقدمتها القمح، بوصفها محاصيل «استراتيجية»[٨]، وسارت في مرحلتها الأولى التي تمثّلت بمركزة الثقل حول تأمين «الاكتفاء الذاتي» الذي يمثّل قاعدة الانطلاق نحو تحقيق «الأمن الغذائي».

لم تكن سورية وحدها التي تعرضت إلى موجة الجفاف في الإقليم في ثمانينيات القرن العشرين، لكنها كانت من الدول السبّاقة في إقليم يتّسم أساساً بتواتر موجات الجفاف، وندرة موارده المائية وأراضيه الزراعية والقابلة للزراعة، وبارتفاع معدلات نموه السكاني، إلى مواجهة ذلك بوضع تحقيق السلع الأساسية للأمن الغذائي، وفي مقدمتها القمح في إطار استراتيجية أمنها القومي.

يمكن القول إن ما يمكن تسميته بـ «القمح أولاً» قد مثّل العنوان الأساسي لتحقيق سياسة الاكتفاء الغذائي الذاتي، إذ تكثّفت هذه السياسة في تلك الفترة على القمح أكثر من غيره من السلع الغذائية الأخرى، بسبب أن انكشاف أزمة الأمن الغذائي في سورية قد تمّت تحت وطأة نفاد مخزون القمح، ومواجهة البلاد شفا مجاعة في أواسط الثمانينيات، حيث إن القمح المتاح لم يكن يغطّي سوى طحنات أيام قليلة، وبسبب أن السوريين يعتبرون إلى جانب المصريين من أكثر شعوب المنطقة استهلاكاً للقمح في نظامهم الغذائي[٩]، حيث تبلغ حصة الفرد من القمح ومشتقاته في سورية (خبز ـ برغل ـ فريكة. . .) ما بين ١٨٠ ـ ٢٢٠ كلغ سنوياً، يستهلك معظمها ويحوّل ما تبقى منها إلى الاحتياطي.

وتعتبر هذه الحصة من أعلى الحصص في العالم، حيث تتراوح حصة الفرد في الدول المتقدمة من القمح بين ٥٠ ـ ٧٠ كلغ سنوياً. ولكن هذه الحصة ستنخفض نسبياً خلال العقدين

---

(٨) القمح والشعير والقطن والشوندر السكري والعدس والحمص والتبغ. وتطبق الخطة الزراعية بشكل دقيق على القطن والشوندر السكري والتبغ.

(٩) عطية الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥،» سلسلة أوراق سورية ٢٠٢٥؛ قارن مع تشخيص فريق الزراعة والغذاء في مشروع «مصر ٢٠٢٠»، حيث يورد الفريق أن «متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من الحبوب مرتفع للغاية إلى حد أن ما يحصل عليه الفرد من الحبوب في مستويات الإنفاق الدنيا أعلى من المتوسطات العالمية». انظر أيضاً: محمود منصور عبد الفتاح، باسم سليمان فياض ونصر محمد القزاز، **الزراعة والغذاء في مصر: الواقع وسيناريوهات بديلة حتى العام ٢٠٢٠**، تقديم إبراهيم سعد الدين عبد الله (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٦٢ و١٦٥.

القادمين، نظراً إلى توجّه المستهلكين إلى السلع الأخرى المنخفض استهلاكها، مثل اللحوم الحمراء والبيضاء والسمك والفاكهة والخضار المرتفعة القيمة، والأرز وغيرها. وهذا ما يقلل افتراضياً من الطلب المستقبلي على القمح، غير أن القمح سيبقى السلعة الغذائية الرئيسية لأغلب السوريين في النظام الغذائي، بسبب فجوات الدخل والثروة، وتركّز الميل الاستهلاكي الحدّي للفقراء وذوي الدخول الضعيفة والعاملين بأجر على القمح ومشتقاته. وبهذا الشكل، فإن تقدير وسطي حصة الفرد من القمح لن يقلّ عن ١٨٠ كلغ للشخص، في إطار الفرض المتوسط لمعدل النمو السكاني الذي يعتمده مشروع «سورية ٢٠٢٥»[١٠] (الملحق ٣ الإسقاطات المستقبلية للإنتاج الزراعي والطلب وواقع الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٥)[١١].

ويفسّر ذلك الزيادة الكبيرة في إنتاج القمح بين المحاصيل الغذائية الشتوية التي اتسمت بما يصفه البعض بـ «الطفرة الإنتاجية»، حيث يرتدّ ذلك بشكل رئيسي إلى عاملين أساسيين: العامل **الأول**، الزيادة الكبيرة جداً في مساحة القمح المروي القاسي والطري، الذي ضوعف إنتاجه عدة مرات بشكل باتت فيه سورية تمتلك فائضاً منه، وبالتالي دولةً مصدّرةً له[١٢]، وذلك في سياق ارتفاع الغلّة الهكتارية للعديد من المحاصيل الشتوية والصيفية، والتوسع في زراعة القمح القاسي والطري، حيث احتلّ حتى العام ٢٠٠٢ حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي المساحات المروية المخصّصة لـ «المحاصيل الاستراتيجية»، و٣٧ بالمئة من مساحة الأراضي البعلية. لكن يجب في سنة جافة توقّع انخفاض كمية إنتاج القمح إلى حوالى ٨٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج من المساحة المروية قياساً على ما حدث في أزمة جفاف العام (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، ويمكن تخفيض المخاطر بالطبع في حال استخدام تقانات الريّ بالرذاذ الذي يناسب القمح[١٣]. العامل **الثاني**، دعم «صندوق تثبيت الأسعار» الذي أسس في العام ١٩٨٠ لتثبيت الأسعار لفترة طويلةٍ، ثم أضيفت إليه في العام ١٩٨٦ وظيفة جديدة، وهي تغطية عجز الدعم الغذائي، لزراعة القمح بشرائه من الفلاحين بأعلى من الأسعار الدولية، وتغطية الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع في أسواق التصدير، ودعم الدقيق الذي يساوي تكلفته الكلية ناقصاً منها قيمته بالسعر الإداري. وقد أدى ذلك بكثيرٍ من الفلاحين إلى أن يقوموا بزراعة الأراضي قمحاً بدلاً من القطن، مستغلين ثغرات الإدارة الزراعية في ضبط ذلك، وعبر التواطؤ مع بيروقراطيتها في خرق الخطة الزراعية.

(١٠) عطية الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥،» وأوراق خلفية أخرى للهندي لصالح المشروع.

(١١) جرت في المشروع نقاشات علمية خصبة وعالية الصوت والنقدية حول هذا الملحق، والفرضيات التي يقوم عليها. ويمكن القول إنه يعكس في صورته الحالية الاتجاهات الإيجابية المتفائلة في المشهد المرجعي، ولكن ضمن حدود حيّز الإمكانيات الذي لا يخلّ بقانونية عمل هذا المشهد (المؤلف الرئيس).

(١٢) حمدي سالم وعطية الهندي، «حول الأمن الغذائي،» منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٨. انظر أيضاً: تحديثات الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥».

(١٣) يشكل القمح القاسي حوالى ٦٠ بالمئة من إجماليّ الإنتاج، أما النسبة المتبقية فهي للقمح الطري. انظر: غاريث إدواردز جونز، «السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات،» المركز الوطني للدراسات الزراعية، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ٤٥ ـ ٤٦.

وهو ما كانت تسهّله سياسة ضمنية بغضّ النظر عن التوسع في زراعة القمح. أما دعم زراعة القمح، فيذهب إلى الفلاحين (والمزارعين)، بينما يذهب دعم الدقيق إلى كل مواطن(١٤).

وعلى العموم يقدم القسم الأكبر للدعم الزراعي في سورية على شكل دعم سعري مقدم من خلال برامج الشراء الحكومية، وخاصة للقمح والقطن والتبغ والشوندر السكري. وتشكّل هذه المحاصيل الأربعة حوالى نصف الإنتاج، وتحتل حوالى ثلثي المساحة المزروعة في سورية، لكن يجب ألا يستنتج من ذلك دعم استثنائي لمادة القمح، فهو أدنى بكثير من دعم الدول الغنية لمحاصيلها النقدية والغذائية، فيقتصر دعم أسعار بذار القمح المباع من قبل مؤسسة إكثار البذار بحدود ليرتين سوريتين للكيلوغرام، علماً أن كميات البذار المباع من قبل المؤسسة يتراوح بين ٣٥ ـ ٥٠ بالمئة فقط من الاحتياج، أي ما يعادل ١٣٠ ألف طن، ويكون بذلك مقدار الدعم السنوي بحدود ٢٦٠ مليون ليرة سورية فقط(١٥).

وكان من نتائج ذلك أن ارتفع مخزون سورية من القمح في العام ١٩٩٠ بتأثير تلك الأولوية من مليونين و١٠٠ ألف طن إلى ٤,٥ مليون طن في العام ١٩٩٥، لكن ذلك تمّ على حساب الموارد، وبشكل أساسي على حساب المياه الجوفية(١٦). وارتبط بها التوسع الكبير في ازدياد الطاقة التخزينية لمرافق رأس المال المجالي على مستوى الصوامع الحديثة والمكشوفة والصويمعات، إذ تركّزت عمليات التخزين عليها، وكادت أن تقتصر عليها(١٧) باعتبارها الأكثر استراتيجيةً في حماية القمح من **الفاقد** الكبير جداً الذي يتسبب فيه تخزينه في العراء، وكذلك

(١٤) منتدى البحوث الاقتصادية، «تقرير الواقع الاقتصادي في سورية،» (دمشق، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، الفصل الأول، «سياسات الاقتصاد الكلي وأداء السياسات العامة»، ص ٩ و١٥، وفايز الفواز، «الجزيرة السورية واقع وآفاق،» سلسلة أوراق سورية ٢٠٢٥، حيث تشير الورقة إلى أن الكميات المنتجة من القطن تحسب على مساحات الأرض المرخصة رسمياً لزراعة القطن، وهي ثلث الأراضي المروية، بينما تزيد مساحة الأراضي المزروعة بالقمح، في الواقع، بنسبة ٦٠ ـ ٧٠ بالمئة على الأراضي المرخصة، الأمر المعروف من دوائر الزراعة. السبب في ذلك هو المصلحة المادية للمزارعين، إذ يبلغ مردود هكتار الأرض إذا زرعت قطناً، ضعف مردودها إذا زرعت قمحاً. لذلك يقوم المزارعون بزراعة الأرض في دورة ثلاثية السنوات، سنتين منها قطناً والثالثة قمحاً، أي أن المزارعين يزرعون مساحات أكبر من المساحات المرخصة لهم، عدا عن أن بعضهم لا يلجأون إلى الحصول على رخصة. والدولة تشتري كل المنتوج. ويفسر شراء صندوق تثبيت الأسعار للقمح بأعلى من سعره في السوق الدولية، ودعمه لأسعار الأرز والسكر الموزعة على جميع المواطنين بموجب بطاقات تموينية عجزه المستمر، واضطراره إلى الاقتراض من المصرف التجاري السوري مع إعادة تمويل هذه القروض ـ بدورها ـ من المصرف المركزي؛ وهكذا ظل عجز صندوق تثبيت الأسعار خارج ميزانية الدولة حتى عام ٢٠٠٣ عندما زادت تحويلات الميزانية لصندوق تثبيت الأسعار، كي يتم دمج الصندوق ضمن الميزانية.

(١٥) تباين دعم أسعار السوق في السنوات الأخيرة، وذلك بحسب الأسعار العالمية وبعض حالات تخفيض قيمة العملة. وبالطبع يستفيد القمح من شتى أشكال الدعم غير المباشر الذي تقدمه الدولة للزراعة، لكن قيمة هذا الدعم تبقى هزيلةً جداً بالقياس إلى دعم الدول الغنية لمنتجاتها الزراعية، وللاطلاع على دراسة مكثفة ودقيقة لأشكال دعم الزراعة في سورية، انظر: عطية الهندي، «الدعم الزراعي،» ورقة خلفية، الملاحق.

(١٦) الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥».

(١٧) سالم والهندي، «حول الأمن الغذائي،» ص ٥٣ ـ ٥٤.

بتأثير أولوية إنتاج القمح في نظرة القيادة السورية لاستراتيجية الأمن الغذائي، وتفادي ما حدث في أواسط الثمانينيات. وعلى الرغم من التوسّع الكبير في مساحات القمح المروي، فإن غضّ النظر عن زراعته البعلية في المناطق الحرجة تمّ على حساب الأراضي الرعوية التي تمّ التغاضي حينها عن فلاحتها وزراعتها، مما فاقم مشكلة التصحّر وتدهور الأراضي الزراعية. ولكن سورية حققت في المقابل تقدماً كبيراً في إنتاج الحبوب وتصديرها في منطقة عربية تعاني العجز فيه، وتستورد في العام ٢٠٠٣ حوالى ١٧ بالمئة من حجم التجارة العالمية للحبوب، مع أن سكان هذه المنطقة لا يعادلون أكثر من ٤,٦ بالمئة من سكان العالم[(١٨)].

لقد نجحت سورية في مواجهة تحديات الاكتفاء الغذائي ضمن المعايير السورية الفعلية لهذا الاكتفاء، وهو ما مكّنها من التحوّل إلى وضع الأمن الغذائي في صلب أولوياتها، وتحوّلها من الاكتفاء الذاتي إلى الأمن الغذائي، حيث يمكن القول إن سورية قد أمّنت الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية (القمح ـ البقوليات الحبّية ـ القطن ـ الخضار ـ معظم الفواكه ـ الزيتون وزيت الزيتون. . .) وغيرها، وتوفر فائضاً للتصدير في العديد منها. كما تمكّنت من زيادة نصيب الفرد بالمتوسط من السعرات الحرارية من ٢٣٥٠ حريرة/ يوم في السبعينيات إلى أكثر من ٣٢٠٠ حريرة/ يوم في السنوات الأخيرة، وهو قريب من المتوسط العالمي المحقّق في عدد من دول المنطقة والعالم المقدر بـ ٣٢٩٦ سعرة حريرية للفرد يومياً[(١٩)]، وأعلى قليلاً من الحدّ الدولي اليومي الأدنى لسعرات الحريرات المقدّر بـ ٣٠٠٠ سعرة من الحريرات[(٢٠)].

يتمّ حساب المكوّنات في السلع الغذائية من تحويل مكوّنات المواد المتاحة إلى معادلها من الكاربوهيدرات والبروتين والدسم المستخدمة يومياً، وذلك وفق جداول منظمة الأغذية والزراعة المعتمدة لهذا الغرض. وفي ضوء ذلك، ووفق معايير تلك المنظمة، حصل تطور عام في توفير السلع الغذائية في سورية، وفي زيادة الكميات المستهلكة من الحريرات عن المتوسط العالمي، وإلى حدود المتوسط العالمي أو أدنى قليلاً من البروتين والدسم في العام ٢٠٠٤[(٢١)].

(١٨) إسماعيل قيرة، «مجتمع التهميش.. إلى أين؟: مهمشو المدينة العربية نموذجاً،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٩٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٧٠.

(١٩) انظر: الجداول في ورقة الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥،» (الملحق الرقم (٣)).

(٢٠) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦)، ص ١٣٧.

(٢١) للاطلاع المفصل على معايير التقدير والمقارنة يمكن العودة إلى: الهندي، المصدر نفسه. يجب التنبيه هنا إلى أن هذا الوسطي لا يميز بين الشرائح العمرية، كما أنه لا يوضح الفروقات الكبيرة في المستوى الغذائي بين الفقراء والأغنياء، والتي تحمل زيادات كبيرة عن المتوسط للشرائح الغنية، وأقل من ذلك بشكل كبير للفقراء الذين يعانون الفقر وسوء التغذية. وهناك في سورية جدل حول خط الفقر الغذائي تتباين فيه منظورات تقرير الفقر مع منظورات سبق لحوالى ٥٠٠ باحث وممارس سياسي واجتماعي وطني أن بلوروها، حيث حددوا وسطي سعرات الحريرات اللازمة للفرد يومياً بـ ٢٤٠٠ حريرة، وقارنوها مع الفجوة الكبيرة في دخل الفرد ووفق نظام التسعير الإداري يومئذ. انظر: وثائق وأعمال مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات، دمشق، ٢١ ـ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٢١٠ ـ ٢١٢. ومن خلال المقارنة بين خط وثائق وأعمال =

الأمن الغذائي : أبعاد أخرى

على الرغم من أهمية إنتاج إمدادات كافية من الأغذية، فإن ذلك لا يكفي وحده لتحقيق الأمن الغذائي. فهناك بعدان آخران لا بد من توافرهما: تعظيم الاستقرار في الإمدادات الغذائية، وضمان حصول من يحتاج إلى الغذاء على حاجته من الإمدادات المتاحة. ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي يستوجب أن يكون للسكان والأسر والأفراد:

أ ـ مقدرة الوصول إلى غذاءٍ كافٍ في جميع الأوقات في ظل ظروفٍ مستقرةٍ، كما يجب ألا تكون هناك مخاطر في الوصول إليها كنتيجةٍ لحالات الطوارئ (الكوارث المناخية أو الاقتصادية أو كوارث دورية خلال فترات محددة بما يعرف بفقدان الأمن الغذائي الموسمي).

ب ـ ضرورة أن يترافق استهلاك الغذاء (وجبة كافية) مع الماء النظيف وتوفر إمكانيات الصرف الصحي والرعاية الصحية.

المصدر: حمدي سالم وعطية الهندي، «حول الأمن الغذائي،» منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٨، وعطية الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥»، سلسلة أوراق سورية، ٢٠٢٥.

٤ ـ تحدّي الأمن الغذائي خلال العقدين القادمين

تبقى الأسئلة الكبرى مطروحة حول مدى الواقعية المستقبلية لتحميل القطاع الزراعي مهمة تحقيق الأمن الغذائي في بلاد تتصف بندرة مواردها المائية، وبمناخ جاف وشبه جاف، وبندرة مواردها المائية، وبحتمية تعرّضها لدورات جفاف، فيكفي أن نتطلع حولنا اليوم وليس في العام ٢٠٢٥ لنرى العجوزات المائية وتراكمها عاماً بعد عام، ولنستقرئ ماذا يمكن أن يحصل مستقبلاً؟ سيؤدي ذلك إلى الكثير من الصعوبات والمشاكل التنموية والبيئية(٢٢). إن الوجه الآخر للإجهاد والندرة المائية هو الجوع.

= مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات، وما هو متحقق في العام ٢٠٠٤، فإن وسطي حصة الفرد اليومية من سعرات الحريرات قد تجاوز في العام ٢٠٠٤ ما حدّده المؤتمر كخط أدنى لما وصفه بـ «التغذية المناسبة والمتوازنة» بغضّ النظر عن الدخل. ووفق المقارنة مع تقرير الفقر يمكن العودة إلى: ضحى الشيخ حسن وقدري جميل، «مداخل النمو المختلفة في إحداثيات متغيرة،» (مكتبة سورية ٢٠٢٥).

(٢٢) واثق رسول آغا، تقرير تحكيمي. يرى واثق رسول آغا أنه ينبغي الاكتفاء بتحميل قطاع الزراعة مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي في المحاصيل الاستراتيجية، ولا سيما القمح، بينما يتم تحميل بقية المهام للقطاعات الأخرى، فمن الظلم تحميل القطاع الزراعي وحده مسؤولية الأمن الغذائي في ظل ندرة الموارد. بينما ترى فادية عبد النور أنه لا بد في منظور العقدين القادمين من إجراء تقييم المحاصيل الاستراتيجية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والبيئية ومتطلبات الأمن الغذائي والمائي، وخصوصاً بالنسبة إلى محصولي القطن والشوندر السكري، انظر: فادية عبد النور، تقرير تحكيمي. ويمكن القول من خلال خبرة المشروع أن هذا الرأي سائد بقوة لدى المهندسين المائيين الذين يختلف منظورهم إلى هذه المسألة عن منظور الاقتصاديين الذين غالباً ما تغيب عن معالجاتهم مشكلة ندرة الموارد، والثمن البيئي العام للنشاط الاقتصادي.

برقيـة

«تتعرض سورية وستتعرض خلال العقدين القادمين إلى عجز مائي خطير، وقد يترجم هذا العجز إلى جوع قبل أن يترجَم إلى عطش. فتعالوا نعرّف محددات الأمن الغذائي وممكناته ومعناه من جديد».

ويطرح السؤال المتشائم نفسه بالشكل التالي: **هل يمكن أن تتكرر أزمة قحط الثمانينيات؟** والجواب بسيط مبدئياً بأن هذه الأزمة المحتملة تقع داخل شجرة الاحتمالات التي يجب وضعها في حسبان المخططين وواضعي السياسات ومدرَكاتهم مسبقاً قبل أن تقع، والتحوّل بالتالي من موقع المطمئن والمستسهل إلى موقع المستبق في إدارة الموقف من المستقبل، لأن أزمة القحط التي حدثت في الثمانينيات كانت ناتجة من عوامل طبيعية تتعلق بهبوط منسوب الهطولات المطرية، إلا أن صورها المستقبلية المتشائمة تتضافر هنا خلال العقدين القادمين إلى جانب العوامل الطبيعية التي تميّز الإقليم عموماً، ومنه سورية، بسمات الجفاف، مع توقع انخفاض حصة الزراعة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) نتيجة تطور مساهمة القطاعات الأخرى في ذلك الناتج، وارتفاع معدل التمدين، بما يؤثّر في حجم قوة العمل الزراعية، واستنزاف الموارد المائية، وهو أخطر المخاطر، وإنهاك الأرض وتآكل مساحاتها المزروعة والقابلة للزراعة، وارتفاع نسبة الأراضي الزراعية المستثمرة بالفعل، الخارجة من الاستثمار، على نسبة الأراضي التي يتمّ استصلاحها، ومن المتوقع أن يستكمل استصلاحها خلال العقدين القادمين، واشتداد وتيرة النمو الذاتي للتدهور البيئي الذي يتغذى بطبيعته على نفسه، واشتداد مخاطر تبدلات الهطولات المطرية وشذوذاتها نتيجة احترار المناخ، وانتشار الجفاف بالتعريف الدولي الأوسع له وفقاً لاستخدام الأرض، المتعلق بأشكال الجفاف الموسمية والعارضة والمتعلقة بالأحوال الجوية والجفاف الزراعي والجفاف الهيدرولوجي والبيئي والرعوي.

ونضيف إلى تعريف الجفاف المرتبط باستخدام الأرض، الجفاف العلمي الذي ينعته الأستاذ السوري نجيب عبد الواحد بـ «التصحر العلمي»[٢٣]، وهو اسم صريح لـ «الجفاف» في قدرات رأس المال البشري السوري التي تشكّل التعويض في حال تغيير النمط التنموي عن تدهور الموارد الكنفية وتحسن إنتاجية ما تبقى منها وتعظيمه، باعتبار أن مهارات وقدرات رأس المال البشري والمعرفي هي التي تتحكم بإنتاجية رأس المال المجالي وموارده المؤسِّسة والمؤسَّسة، وباتت تشكل الآن عنصراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي، بل وفي إنتاج سلع غذائية منافسة بأدنى قدرٍ من الكلفات. فعلى العموم، إن الباحثين المرموقين الذين ساورتهم في مرحلة معينة صورة متشائمة لمستقبل الغذاء في العالم، انتقلوا الآن إلى الصورة المتفائلة المبنية على استثمار البديل التقاني بالاعتماد على التفاعل

(٢٣) نجيب عبد الواحد، ورقة خلفية لتقرير لجنة التقانة والعلم في مشروع سورية ٢٠٢٥.

بين قدرات رأس المال البشري الفردي والرأس مال المجتمعي المؤسسي[٢٤].

إن تحدّي الأمن الغذائي يرتبط بشكل أساسي بتحدّي الأمن المائي (والبيئي)، حيث يرتبط تحقيق نسبةٍ عاليةٍ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء أساساً بتوفير نسبةٍ مرتفعةٍ من المياه[٢٥]، بينما تعاني الموازنة المائية السورية، وستبقى تعاني، العجز حتى العام ٢٠٢٥، بل إن هذا الرصيد الذي يتركّز معظمه في حوضي الفرات والساحل لن يستطيع الاستجابة للمشاريع المائية المنفّذة والمخطّطة، ولن تستطيع سورية الحفاظ على أمنها الغذائي إن لم تحصل على حصة عادلة ومعقولة من مياه دجلة والفرات[٢٦]، وبالتالي فإنه عانى وسيعاني التوتر بين حدوده والطموحات التنموية.

وبكلام آخر، يمثّل تحدّي الأمن الغذائي من الناحية المنهجية متغيراً تابعاً للمتغيّر الأساسي المتمثل بتحدّي الأمن المائي (والبيئي) الذي يحدّد بدوره مورد الأرض المتاح والمحتمل، من الناحيتين الأفقية والرأسية (زيادة المساحات المروية أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة). إن الأمن الغذائي هو هنا تحدّي الأمن المائي (والبيئي)، ويجب تكييف تركيبة المحاصيل الزراعية مع الموارد المائية، وليس العكس، وفي الحالتين، فإن المورد المائي مورد محدود يتعارض مع الإفراط باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، والتي من البدهي أن المياه هي محدّد استصلاحها، رغم أن جزءاً مهماً من الأراضي الجبلية والهضبية المستصلحة يعتمد على الهطولات المطرية التي تشير التغيّرات المناخية إلى تناقص معدلاتها.

سيتعرض هذا المورد، كما بيّنت الفقرات السابقة في حال استمرار مقيدات المشهد المرجعي، إلى مزيد من التآكل والتلوّث والتفتت الحيازي والخروج من دورة الاستثمار، وهو ما سيؤثر بشكلٍ مباشرٍ في مساحات الأراضي المزروعة التي استندت استراتيجية الأمن الغذائي الوطني إلى توسيعها منذ أزمة القمح في السنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ التي وضعت سورية على شفا شبه مجاعة. لكن من المتوقع أن يبرز هذا التأثير ـ ومرةً أخرى في حال استمرار المقيدات المائية والبيئية بدرجة أساسية، وضعف التحوّل إلى أساليب الريّ الحديث، وهشاشة الإدارة

(٢٤) Lester R. Brown, *Plan B: Rescuing a Planet under Stress and a Civilization in Trouble* (New York: Norton, 2003), pp. 141-142.

إن هذا الكتاب، بقلم اختصاصي بيئة مرموق اتخذ في كتاباته الأولى موقفاً متشائماً بشأن الخطر الوشيك للنقص الغذائي، يتضمن أمثلة عديدة لحالات من الزيادة الملحوظة في إنتاج الأراضي والمياه، وأيضاً التقدم في الريّ بالتنقيط، مستخلصة أساساً من تجربة الصين والهند. وفي ذلك يشرح كيف حققت الهند نجاحاً كبيراً في استعمال المواشي لتحويل نفايات المحاصيل إلى إنتاج موسع للألبان بأكثر من أربعة أضعاف في ما بين عامي ١٩٥١ و٢٠٠٢، وتفوّق لبن الهند على الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر منتج للألبان في العالم، إذ يقوم بإنتاجه زهاء ٧٠ مليون مزارع صغير منظمين في شبكة تعاونيات، ويمتلك كل منهم من بقرة إلى ثلاث أبقار، ويستخدمون بصورة شبه كاملة المنتجات الزراعية الثانوية وعوادم المحاصيل لتغذيتها. انظر أيضاً: ورقة إغناسيوس ساكس، المقدمة إلى: المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦، ص ٨.

(٢٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الدراسات المائية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، «حالة الموارد المائية في الوطن العربي،» شباط/ فبراير ١٩٩٣، ص ٣٠.

(٢٦) ماجد داود، «مسألة المياه والعلاقة مع دول الجوار،» **معلومات دولية**، العدد ٥٦ (ربيع ١٩٩٨)، ص ١٤٣.

المتكاملة للموارد ولرأس المال المجالي ـ في شكل تراجع معدل نمو القطاع الزراعي، وأن تتراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأسباب المذكورة أعلاه من جهة، وتطور مساهمة القطاعات الأخرى، وخاصةً قطاع الخدمات الإنتاجية، ولا سيما في المشهد الليبرالي من جهة ثانية.

ويعني ذلك ببساطة أن سورية يمكن أن تخسر جزءاً مهماً من أحد أبرز مكتسباتها التنموية الكبيرة التي حقّقتها منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين وحتى العام ٢٠٠٥، وهو الأمن الغذائي الأساسي، وأن تتحول بالتالي إلى مستوردٍ بشكلٍ أكبر لبعض السلع الغذائية الأساسية، ليس لمواد السكر والشعير والذرة الصفراء وبعض الزيوت النباتية التي يتم استيرادها في العام ٢٠٠٥ فحسب، بل وإلى مستورد لبعض المصادر الأساسية في أمنها الغذائي، الذي يمثل القمح مرتكزه، بحسب أولويات استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية، إذا لم تسفر النتائج البحثية عن استنباط أو إدخال أصناف ذات إنتاجية أعلى وتصلح للزراعة في المساحات المروية والبعلية، أو تمّ تطوير إنتاجية الأراضي الزراعية. وستتعقد هذه الأزمة في حال استمرار الاتجاهات البازغة لتحويل الحبوب إلى طاقة بديلة، مما سيحرج موارد الحبوب ويحوّلها من الوفرة إلى الندرة.

لقد حققت استراتيجية الأمن الغذائي الوطني أهدافاً أساسيةً لها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية (القمح ـ البقوليات الحبّية ـ القطن ـ الخضار ـ معظم الفواكه ـ الزيتون وزيت الزيتون. . .) وغيرها، وتوفّر فائض للتصدير في العديد منها، وزاد نصيب الفرد من السلع الغذائية، حيث ازداد نصيب الفرد في المتوسط من السعرات الحرارية من ٢٣٥٠ حريرة/ يوم في السبعينيات إلى أكثر من ٣٢٠٠ حريرة/ يوم في السنوات الأخيرة.

غير أنه، ورغم المساهمة المهمة لقطاع الزراعة في الاقتصاد السوري وإمكانياتها التصديرية الكبيرة، إلا أن حصة المنتجات الغذائية المستوردة في العام ٢٠٠٥ شكلت ١٢,٣٣ بالمئة من القيمة الإجمالية للمستوردات[٢٧]، وقد يمكن تفسير ذلك في بعض المنظورات الليبرالية بأنه يعكس تفضيل المستهلك السوري لمكوّن التنوع في التجارة الخارجية (Diversification Component of Foreign Trade)، على حساب مكوّن الميزة النسبية (Comparative Advantage Component).

القدرة السورية لاستيراد الإمدادات الغذائية

إن تعظيم الاستقرار في الإمدادات الغذائية لا يتم بإنتاج جميع السلع الغذائية داخلياً، حتى وإن كان ذلك ممكناً. يرجع ذلك إلى ما ينطوي عليه هذا الاتجاه من إهدار لكفاءة توجيه الموارد نحو الاستغلال الأمثل، إذ من غير المحتمل، أو من المستحيل، أن تتمتع دولة بميزة تنافسية في جميع السلع الغذائية التي يطلبها سكانها، وهذا يعني أنه لا بد لضمان الاستقرار

(٢٧) قسطنطين زمان، «الاقتصاد السوري،» نشرة الاتجاهات الاقتصادية في سورية، السنة ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٣٤.

في الإمدادات الغذائية أن تتمكن الدولة من استيراد ما يحتاج الاستيراد إليه من السلع الغذائية، أو بتعبير أدق لا بد من أن يتوافر للدولة ما يلزمها من العملات الحرّة لاستيراد ما تحتاج إليه تحت مختلف الظروف في الأسواق العالمية. وهذا يتطلب أن يتمكن القطاع الزراعي، على أقل تقدير، من تصدير ما يكفي لتمويل ما لا ينتجه، أو ما لا ينتجه بالمقادير الكافية من السلع الغذائية التي يستهلكها جميع السكان، كما يتطلب أيضاً توافر البيئة المناسبة التي تمكّن المقتصد من استيراد ما يحتاج سكانه استيراده من السلع الغذائية.

المصدر: سالم والهندي، «حول الأمن الغذائي،» ص ٣٢.

وعلى العموم، فإن البديل الليبرالي ينظر إلى مسألة الأمن الغذائي «في ضوء المحدّد الأساسي لها، وهو الموارد المائية، وفي ضوء كلفة استهلاكها المفرط للموارد المائية المحدودة و«الثمينة جداً» بسبب ندرتها وشحّها، مقابل الاستهلاك المحدود لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ومياه الشرب من المياه». وفي ضوء مسألة الأمن البيئي، يرى في المستوردات الغذائية بديلاً من استنزاف الموارد المائية في الزراعة، وربما بأقل كلفة وأعلى جودة من إنتاجها المحلي في عالم يتّسم بحرية التجارة. ويعبّر المعادل المائي عن العجز المائي الحقيقي ودرجة الأمن المائي، ويلعب دوراً مهماً في الدول التي تعاني العجز، ويساهم في رسم سياساتها الزراعية والغذائية والاقتصادية، من خلال الحرص على خفض المحتوى المائي لصادرتها. ولقد لعب تصدير المياه المستخدمة في إنتاج السلع الزراعية (المياه الافتراضية) خلال سنوات المشهد المرجعي ـ عبر تصدير السلع الزراعية ـ دوراً سلبياً في استنزاف الموارد المائية في سورية، إذ بلغ حجم المياه الزرقاء التي صُدّرت عبر مختلف السلع الزراعية ٤,٢ مليار م^{٣} سنوياً، صُدِّر منها حوالى ملياري م^{٣} من خلال القطن، في حين كان حجم المياه المستوردة عبر السلع الزراعية حوالى ٣ مليارات م^{٣} سنوياً فقط، واقتصر حجم المياه المصدّرة عبر السلع الصناعية على ٨٠ مليون م^{٣} سنوياً، أما حجم المياه المستوردة عبر استيراد مختلف السلع الصناعية فبلغ ١٦٠ مليون م^{٣} سنوياً، أي أن صافي المياه الافتراضية المصدّرة بلغ حوالى ٩٠٠ مليون م^{٣}، وبنسبة ٧ بالمئة من مواردها المائية. أما من وجهة النظر البيئية، بمعناها المجالي الشامل، فإذا كانت الزراعة من وجهة النظر البيولوجية البحتة من الأنشطة المنتجة للطاقة والقادرة على امتصاص غاز الكربون من الهواء، فإن مُعظم الأنشطة المستخدمة في الزراعة الحديثة والمُطلقة لغاز الكربون، دمّرت هذا الجانب الأصيل، وجعلت من ميزان الطاقة سالباً في العديد من الأماكن في العالم. ولذلك يجب ضبط النشاط الزراعي بالمعايير البيئية[٢٨].

سيشجّع **البديل الليبرالي** لمشهد استمرار الاتجاهات إلى أقصى حدّ استخدام التقانات الحديثة في الريّ، وفي تحسين نوعية المنتج الزراعي، وهو ما سيقلّص من حجم اليد العاملة الزراعية التي ستستوعب القطاعات النشطة الأخرى في المشهد الليبرالي فائضها. لكنه سيعمل على تسعير المياه بطريقةٍ تعكس ندرتها، وتسعير المستلزمات الأخرى، مثل المبيدات، بحيث

(٢٨) فادية عبد النور، ورقة خلفية للتقرير.

يعكس التسعير الضرر الذي يمكن أن ينتج منها، وبهذه الطريقة يمكن أن تنعكس المؤشرات الاقتصادية على قيام المزارعين باستخدام كميات أقل من المستلزمات، بقدر ما ستتباين السياسة الزراعية للمشهد الليبرالي تبايناً كبيراً مع سياسة التوسع في استصلاح الأراضي في المشهد المرجعي، وحصرها في حوضي الفرات والساحل فقط تبعاً للموارد المائية والمعايير البيئية، ورفع إنتاجية المساحات المزروعة القائمة.

وبكلام آخر، ينظر المشهد الليبرالي إلى العلاقة بين الزراعة والأمن الغذائي في ضوء مفهوم ندرة الموارد المائية، وموقع الزراعة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد يعتمد ليبرالياً على قطاع الخدمات الإنتاجية كقطاع ـ قاطرةٍ للنمو. وعند انخفاض حجم الموارد المتاحة لا بد من إعادة النظر الضرورية في توزيع المياه بين القطاعات المختلفة، بما يضمن إعطاء الأولوية إلى القطاعات التي تحقق استخداماً أقل للمياه، لخلق ناتج اقتصادي أعلى وفرص عمل أكثر. وليست هذه القطاعات سوى قطاع الخدمات الإنتاجية والصناعة، بينما الزراعة هي المستهلك الأكثر شرهاً للمياه، حتى مع استخدام التقانات الحديثة. إن المياه مُكوّن أساسي في كافة السلع والخدمات التي يستهلكها الإنسان، سواء أكانت هذه السلع زراعية أم صناعية أم خدمات، ويتباين المحتوى المائي في السلع والخدمات، ففي حين يحتاج إنتاج كيلوغرام واحد من القهوة مثلاً إلى حوالى ٢١ م^{٣}، لا يتطلب إنتاج شريحة تخزين للحاسوب بحجم ٣٢ ميغابايت أكثر من ٠٫٠٤ م^{٣}. من هنا، وعند الضرورة، لا بد من التراجع في الزراعات المروية في الأحواض المائية المستنزفة(٢٩)، وهو ما يلحّ عليه العديد من الخبراء، حيث يوصون بعدم إدخال مساحاتٍ جديدةٍ مرويةٍ إلا في حوضي الساحل والفرات فقط(٣٠)، بينما يفترض المشهد الاستمراري، ومشهد الدولة التنموية، التوسّع بها، فالتوسّع في المساحات المروية سيسرّع من وتيرة تدهور مصادر الريّ، وسيؤدي إلى حرمان القطاعات الاقتصادية الأخرى من المياه اللازمة لتطويرها، وزيادة تكاليف الإنتاج. وفي كل الأحوال، يجب ألا يتجاوز إجمالي المياه المستخدمة في مختلف النشاطات الاقتصادية والبيئية إجمالي الموارد المائية المتاحة. وبالنظر إلى أن الموارد المائية هي المتغيّر الطبيعي الذي لا يمكن التحكّم بحجمه وتوزّعه، في حين أن الاستخدامات هي متغيّر موضوعي ناشئ عن نشاط البشر الواعي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فلا بد من التحكّم به ليتناسب مع الموارد الطبيعية، وليس العكس(٣١)، بل يذهب الأستاذ السوري واثق رسول آغا إلى أن سياسات تحميل القطاع الزراعي وحده مسؤولية الأمن الغذائي، والتطلع إلى تحقيقه فائضاً للتصدير، ستؤدي إلى فقدان الأمن المائي والأمن الغذائي معاً في المحصّلة(٣٢).

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) جونز، «السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات،» ص ٣٣ ـ ٣٦ (نسخة وورد).

(٣١) عبد النور، تقرير تحكيمي.

(٣٢) آغا، تقرير تحكيمي.

بينما يربط البديل التنموي (المرتبط بوجهة نظر الدولة التنموية)، ما بين مسألة الأمن الغذائي ومسألة الأمن الوطني السيادي، ويرى أن مسألة الأمن الغذائي ستشهد تعقيداً شديداً خلال العشريتين القادمتين، بفعل احتمالات تسريع وتيرة الدول الغنية على الطاقة البديلة المعتمدة على الحبوب، للاستغناء عن نفط الشرق الأوسط وفق استراتيجية الطاقة البديلة التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في العام ٢٠٠٣، والتي تضع العام ٢٠٢٥ نقطة وصول لاستبدال الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بالطاقة البديلة، والتي يشكّل تحويل الحبوب إلى إيتانول محوراً أساسياً فيها. فمسألة الأمن الغذائي ليست مجرد مسألة «اقتصادوية» تبحث وفق عناصر بيئية ومائية مرتبطة بالربح والخسارة، بل مسألة كيانية في دولة تحيق المخاطر بأمنها الوطني، ويمكن أن تشكّل حاجتها إلى الغذاء مصدر ضغوطات كبيرة عليها، سواء أكانت داخلية أم خارجية. وهذا لا يعني أن الدولة التنموية لا تراعي المعايير البيئية ومعايير ندرة الموارد، فهي تشترك مع البديل التقاني في مسائل الإدراك التقاني والبيئي والاستخدام الرشيد للموارد، لكنها تحمل فكرة «التضحية» في سبيل أولويات مستدامةٍ قد يتوقف حلّها على حزم الجيل التنموي (نسبةً إلى الدولة التنموية) في معالجة القضايا بكلفةٍ كبيرةٍ، لكنها تمثل ادخاراً آمناً في المستقبل، بحكم أنها ذلّلت مشكلاتٍ قاهرةً تمهّد لتنمية مستدامة مع قدرٍ أقل من التحديات في حال معالجتها بالطبع. وهي في ذلك تجعل مسألة الموارد خاضعةً لمسألة الأمن المجتمعي بمعناه الشامل، وتراعي في ذلك الحرص على الموارد وعلى توظيفها في آن واحد، بما فيها الموارد الكنفية والبشرية والمعرفية.

بكلامٍ آخر، إن كافة المسائل الفرعية تابعة للمسألة الأساسية، وهي مسألة الأمن المجتمعي، فما يتعامل معه المشهد الليبرالي بالحسابات الاقتصادية يتعامل معه مشهد الدولة التنموية بمعايير الأمن المجتمعي الشامل. وهذا ما ينطبق، وفق وجهة النظر «التنموية»، على دولةٍ مثل سورية يعرّضها موقعها الجيو ـ سياسي الحرج، ومتطلبات أمنها القومي، في ظل استمرار احتلال إسرائيل لجزء عزيز من أراضيها، إلى ضغوطٍ خارجيةٍ تصل إلى حدّ العقوبات، وفرض قيودٍ كبيرةٍ على المستوردات، ولا سيما ما يتعلق بالتقانة منها، فإنه لا يمكن إهمال صلة ذلك بمشكلة الأمن الغذائي التي ترتبط عضوياً في التفكير التنموي السوري بتحديات الأمن القومي التي ستبقى حاضرةً بقوة خلال العقدين القادمين، في منطقةٍ لا يصلح تفسير تغيّراتها الجيو ـ سياسية بالنظرية النسقية المعتادة للتحولات الجيو ـ سياسية، بل بما يمكن تسميته بـ «نظرية الكوارث» التي يتمّ فيها التطور بأسلوب «القفزات» و«المفاجآت»[(٣٣)]. ولذلك فإن

(٣٣) لقد أثير نوع من حوار بين وجهتي نظر قريبتين من وجهتي البديلين «الليبرالي» و«التنموي ـ الدولة التنموية» في الحلقة النقاشية المعمقة التي أعد ورقة عملها عطية الهندي، وعقدها مشروع «سورية ٢٠٢٥» في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ بالتعاون مع المركز الوطني للسياسات الزراعية بوزارة الزراعة حول: «الزراعة في اتفاقية الشراكة السورية ـ الأوروبية والتوقعات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥،» وعلى العموم فإن البنك الدولي يتبنى وجهة النظر الأولى بقوة، بينما تولي الفاو وأدبيات التنمية الريفية، وكذلك أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أولويةً خاصةً لمسألة الأمن الغذائي من دون أن يعني ذلك بالضرورة الانطلاق من وجهة نظر «الدولة التنموية». أما عن صلة ذلك بنظرية «الكوارث»، فلقد عالجها المحور الجيو ـ سياسي للمشروع في أوراقه الأساسية.

السياسة الزراعية سترتبط في مشهد الدولة التنموية في سورية ارتباطاً كبيراً بمسألة الأمن الغذائي، حيث ستعكس هذه السياسة استخداماً مركّباً للتنظيم الحكومي والمؤشرات الاقتصادية وخطة الإدارة في الإنتاج، ولكن في إطار أولويات الأمن الغذائي. وفي ذلك قد تكون طريقة العمل مع المزارعين هي الطريقة المثلى في مشهد الدولة التنموية لتطوير نظام زراعي مستدام، بحيث يحقّق أهداف الأمن الغذائي، بتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، وفي مقدمتها القمح، وربطها مع الصناعة الغذائية التحويلية بشكل خاص(٣٤).

ممّا لا ريب فيه أن معالجة المشهد الليبرالي لمشكلة الأمن الغذائي مختلفة جذرياً عن معالجة مشهد الدولة التنموية. ولكن الحقيقة حول هذه المشكلة تتجاوز المشهدين الليبرالي والتنموي (الدولة التنموية) معاً، وتتطلب التفكير بمسألة الأمن الغذائي خارج مفردات المشهدين. فما زالت مسألة الزراعة، ومسألة الأمن الغذائي، خصوصاً، خارج عملية تحرير التجارة العالمية، وليس، محتملاً، سحب الدول الغنية دعمها المفرط للزراعة خلال العشرية الأولى من فترة الاستشراف (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥) على الأقل، بحكم أن العام ٢٠١٣ هو العام الحرج في إعادة طرح هذا الملف في مفاوضات تحرير التجارة العالمية، وهو العام الذي تنتهي فيه خطة إعادة هيكلة الدعم المالي العشرية للزراعة الأوروبية (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣) التي ترشّد في عنوانها الدعم، ولكنها تزيده بتحفيز توسيع مساحة الأراضي المزروعة وغير ذلك، بل على العكس من ذلك، تمعن هذه الدول بمزيد من الدعم المفرط لزراعتها طرداً مع اشتداد وتيرة ضغوط الدول النامية ومداولات مؤتمرات منظمة التجارة العالمية حول ذلك، وبشكلٍ لا يعرفه إلا الاختصاصيون، ذلك أن دعمها يفوق دعم الاتحاد السوفياتي للزراعة. وكل ذلك بهدف السيطرة على الإنتاج الزراعي والغذائي في العالم، ذلك أن المبرّرات الداخلية التي يسوقها قادة الدول الغنية لتبرير هذا الدعم غير مقنعة، بينما تبدو حصة الدعم الزراعي في المشهد المرجعي للزراعة السورية متواضعةً جداً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي على حدّ سواء، فهي لا تتجاوز على مختلف أشكاله تقريباً حوالى ١٠ بالمئة من قيمة الناتج الزراعي، بينما الحصة الاستثمارية في ميزانية وزارة الزراعة لا تتجاوز ٤ ـ ٥ بالمئة كحد أقصى. وفضلاً عن ذلك يعاني الدعم تشوّهات تقلّل من جدواه في العديد من المجالات، من دون إهمال جانب تقدم الدعم البحثي والفني. وخلاصة ذلك أن المقارنة النسبية بين دعم الزراعة في المشهد المرجعي، ودعم الدول الغنية لزراعتها عموماً، تبيّن أن هذا الدعم متواضع، وليس بالحجم الكبير الذي تصوره الأدبيات الشائعة(٣٥).

(٣٤) حول صيغة الزراعة وعلاقتها بالأمن الغذائي، انظر: جونز، «السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات،» ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٣٥) انظر: ورقة الهندي الخلفية «الدعم الزراعي،» ص ١٢ و١٣١، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥). تقوم كافة الدول الغنية بدعم زراعتها بنسبة مرتفعة كبيرة جداً من ناتجها المحلي الإجمالي، مع أن حصة الزراعة في تشكيل هذا الناتج محدودة للغاية، فيشكل هذا الدعم على مختلف أشكاله المباشرة والسياساتية وفق بيانات منظمة التعاون والتنمية للعام =

إن مسألة الأمن الغذائي ترتقي في الشروط السورية إلى مرتبة القضايا السيادية المرتبطة بالأمن القومي، وليس بالخيارات الأيديولوجية لنماذج التنمية. لكن قد يكون من المحتمل أن يتعرّض هذا المكسب التنموي الاستراتيجي في ضمان الحدّ الأدنى من أساسيات الأمن الغذائي للتآكل، مثل مجمل مكتسبات التنمية الأخرى في حال استمرار الاتجاهات، حيث من المتوقع في حال استمرار المقيّدات أن يتدنّى إنتاج الفائض الحالي من القمح (الذي يتراوح بين ٥٠٠ ألف طن في السنة الجافة و١٥٠٠ ألف طن في السنة الجيدة، بمتوسط ٩٠٠ ألف طن عموماً) إلى ما دون ذلك بكثير بسبب تفاقم آثار المقيّدات المؤسسية المائية والبيئية (المناخ والتصحر . . . إلخ) طرداً مع الزيادة المطلقة بأعداد السكان قد تجد سورية نفسها في ظروف تدهور سريع لمواردها الطبيعية لا يمكن إخراجها من دائرة الاحتمال والمدركات والتوقع. **وقد تكون سورية مضطرةً إلى استيراد القمح، وزعزعة الركن الأساسي لأولويات استراتيجية أمنها الغذائي .إن القمح ركن أساسي محدّد للأمن الغذائي، لكن الأمن الغذائي ليس قمحاً فقط.**

ومن المتوقّع أن تضطر سورية إلى استيراد جزء أكبر من المنتجات الحيوانية التي تغطي في العام ٢٠٠٥ حوالى ٨٠ بالمئة من حاجتها الاستهلاكية لها، نظراً إلى محدودية زراعة الأعلاف وتأثر البادية السورية بالجفاف. ذلك أنه يجب في حال استمرار الاتجاهات عدم استبعاد احتمال معدل نمو للقطاع الزراعي يتراوح حول معدل ٢,٥ بالمئة سنوياً خلال العقدين القادمين، وفق توقّعات النموذج الرياضي للمشهد المرجعي من دائرة المدركات. وهو توقع ينبثق من صورة متشائمة.

بينما تذهب الصورة المتفائلة المؤسَّسة على فرضيات استمرار الاتجاهات التقانية الإيجابية للمشهد المرجعي وهيمنتها في القطاع الزراعي، وهي: استمرار وتيرة استصلاح الأراضي القابلة للزراعة، وزرع ٤٠ بالمئة منها بالمحاصيل، والباقي بالأشجار المثمرة، والتقدم في مشروع التحول إلى الريّ الحديث، وتحديث التشريعات، إلى أن معدل نمو القطاع الزراعي سيتراوح بين ٣,٥ ـ ٥ بالمئة، حتى العام ٢٠٢٥، وسيساهم بحدود ١٥ ـ ٢٠ بالمئة على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي، وأن النمو الطبيعي في ظل هذه الاستحداثات لن يكون بالنسبة إلى محصول القمح أقل من ٢ بالمئة[٣٦].

= (٢٠٠٥) في اليابان مثلاً حوالى ٥٦ بالمئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١٨ بالمئة، وفي الاتحاد الأوروبي ٣٣ بالمئة من قيمة الإنتاج الزراعي. إن الزراعة توظف أقل من ٢ بالمئة في الاتحاد الأوروبي، لكنها تبتلع ما يزيد على ٤٠ بالمئة من الميزانية الكلية للاتحاد الأوروبي. ويوضح هذا الدعم، وهو يبلغ مليار دولار يومياً، مواصلة الدول الغنية لسياستها في السيطرة على التجارة الزراعية في العالم، وحرمان المنتجات الزراعية للدول النامية من تصدير منتجاتها بفرض جدران جمركية شديدة الارتفاع والصلابة وعالية الرسوم أمامها، وتخفيض للأسعار العالمية لبعض المحاصيل، مثل السكر، بمعدل الثلث من خلال فائض الإنتاج، كما في سياسة دعم السكر في الاتحاد الأوروبي، وسياسة دعم القطن في الولايات المتحدة.

(٣٦) الهندي، «السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، الواقع والإسقاطات المستقبلية حتى العام ٢٠٢٥».

وفي الآن الذي تنتمي فيه هذه الفرضيات إلى السنوات القليلة الأولى التي تسبق سنة الأساس المرجعية، فإنها مبنية في الواقع على تذليل المقيّدات الذي يتطلب تدخلاً في تعديل مسارات الاتجاهات، فهي لا تمثل أكثر من حيز للإمكانيات مبني على البديل التقاني المتعثّر في مشهد استمرار الاتجاهات بدرجة أساسية. إنها تمثل بالأحرى الصورة الاتجاهية الإيجابية المتفائلة للمشهد المرجعي في حال استمرار الاتجاهات. ولكن يقابل ذلك الصورة الاتجاهية المتشائمة.

وفي موازنة ثقل المؤشرات الدافعة والمحبطة، فإن المشهد المرجعي يشير إلى قوة وزن المؤشرات المحبطة في ميزان المعادلة التنموية الغذائية بالنسبة إلى ضعف المؤشرات الدافعة، وهو ما يشير إلى أن مكتسب التنمية في تحقيق أساسيات الأمن الغذائي، على الرغم من وضعه في أولويات استراتيجية الأمن الغذائي الوطني، يتعرض لما هو أكثر من التآكل، أي للمخاطر، ويطرح إشكالية الأمن الغذائي ضمن مدركاته بحدّ ذاته، وضمن مدركات التحديات الأخرى.

بكلام آخر، المعادلة شديدة الوضوح، وتتألف عناصرها الأساسية من: زيادة كبيرة بأعداد السكان تفوق ١٠ ملايين نسمة خلال العقدين القادمين، مع مورد أرض مستثمر محدود بتقانات منخفضة، ويتعرض في مساحاته الأكثر خصوبةً وإنتاجيةً للتآكل والتلوث البيئي وسوء الاستخدام والتوسع العمراني والاقتصادي في مساحاته الزراعية المستثمرة والقابلة للاستثمار، مع تردّي مستوى الأمن المائي إلى ما دون حدّ الفاقة، وبالتالي مع انحدار معدل نمو القطاع الزراعي إلى مستوياتٍ مقلقةٍ على مستوى إشكالية الأمن الغذائي، ذلك أن تراجع الزراعة لا يتمّ بسبب تقدم القطاعات الأخرى فحسب، ولكن بسبب تآكل و «تلوث» و «شحّ مياه» مساحاتها المتاحة والمحتملة على حدّ سواء. ولن تستطيع سورية (عام ٢٠٢٥) أن تستبعد المؤثرات السلبية في نظامها للأمن الغذائي، وفق تعريفه في السنوات ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٥ من دائرة التقدير والمدرك، إذ سيكون في موضعٍ حرجٍ على الأقل، وبالتالي لا يمكن استبعاده من مدار التحديات المستقبلية.

إن المنطقة تتطور على المستوى الجيو ـ بوليتيكي بطريقة «القفزات» و «المفاجآت» التي تناسبها نظرية «الكوارث»، وهي ستبقى مضطربة خلال العشرية الأولى (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥) من فترة الاستشراف، بينما ستعاني خلال العشرية الثانية (٢٠١٥ ـ ٢٠٢٥) تراكمات مشاكلها وتعقّدها ونموها الذاتي. وفي هذا السياق الذي تشتد فيه وتيرة اشتغال محركات التوتر، طرداً مع عدم تحرير الزراعة في التجارة الدولية خلال العشرية الأولى على الأقل، فإن مسألة الأمن الغذائي تتخطّى المفردات الأيديولوجية للنماذج التنموية البديلة المحتملة أو المعيارية، على حدّ سواء، لكن مقيّداتها الكبرى والكابحة ستبقى محكومةً بندرة الموارد ■